تحليل السياسة السكانية في مصر في الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٨

Analysis of population policy in Egypt from 1980-2018

تاريخ التسليم ٢٠٢٤/٢/١٥
تاريخ الفحص ٢٠٢٤/٣/٣
تاريخ القبول ٢٠٢٤/٣/١٦

إعداد

أسماء صبحي إبراهيم عبد الرؤف

تحليل السياسة السكانية في مصر في الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٨

اعداد وتنفيذ

أسماء صبحي إبراهيم عبد الرؤف

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى تحليل السياسة السكانية في مصر في الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٨، وذلك من خلال تحديد (الأغراض – الفئات المستهدفة والمجالات – طرق التمويل السياسة السكانية – الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية – الموارد البشرية المنفذة للسياسة السكانية – القوى المؤثرة في السياسة السكانية في مصر)، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية الـ تي استخدمت منهج تحليل المضمون من خلال دليل تحليل مضمون السياسة السكانية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨ م، وتوصلت الى ان اهم الأغراض تمثلت في تطوير الهيكل الإداري للأجهزة السكانية، وتعميق وعي السكان تجاه تنظيم الأسرة، وان الفئات المستهدفة جاء في مقدمتها المرأة، وان طرق التمويل كان في مقدمتها التمويل الحكومى، كما ان الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية كان في مقدمتها تطوير الهيكل التنظيمي للمجلس القومي للسكان، وكان من اهم محكات الموارد البشرية المنفذة هو تدريب الكوادر الفنية في قطاع المجلس القومي للسكان، وأخيرا القوى المؤثرة في السياسة السكانية كانت النقابات المهنية، والقادة غير الرسميين في المجتمع (وسطاء التغيير غير الرسميين)

الكلمات المفتاحية: تحليل السياسة، السياسة السكانية، التخطيط الاجتماعى

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد الرابع والعشرون المجلد الثانى ديسمبر ٢٠٢٣م

Analysis of population policy in Egypt from 1980-2018

Abstract

The study aimed to analyze the population policy in Egypt in the period from 1980-2018, by identifying (purposes - target groups and fields - methods of financing population policy - procedures and means of implementing population policy - human resources implementing the population policy - forces affecting population policy in EgyptThe study is one of the descriptive studies that used the content analysis approach through the guide to analyzing the content of population policy in Egypt during the period from 1980 to 2018, and found that the most important purposes were to develop the administrative structure of the population agencies, and to deepen the population's awareness towards family planning, and that the target groups came at the forefront of women, and that the methods of financing were foremost government funding, and that Procedures and means of implementing the population policy were foremost in developing the organizational structure of the National Population Council, and one of the most important criteria for the implemented human resources was the training of technical cadres in the National Population Council sector, and finally the forces affecting the population policy were professional unions, and informal leaders in society (informal mediators of change).

Keywords : Policy analysis, Population policy, Social planning

أولاً: المدخل إلى مشكلة الدراسة:

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالميا واسعا بقضيه الزيادة السكانية لما لها من تأثيرات عميقه وبعيدة المدى على معدلات التنمية، لا سيما فى الدول النامية ذات الموارد المحدودة والتى يعيش فيها حوالي ٨٠% من سكان العالم، حيث ترتفع فيها معدلات النمو السكانى لتبلغ ١.٥% سنويا مقارنه بمعدل نمو فى الدول المتقدمة لا يتجاوز ٢% سنويا. (الفوال واخرون، ٢٠٠٦، ١) .

فتلك القضايا بطبيعتها تمثل قضايا محوريه وأساسية فى مسيرة التنمية لأي مجتمع وهي مؤثرة بشكل كبير على خطط السياسات الاجتماعية وبخاصة تلك المشكلات التى تتعلق بالأوضاع السكانية، حيث تتلخص الاوضاع السكانية في أى مجتمع فى احواله الاجتماعية وتعكسها وتؤثر فيها ربما اكثر من اية اوضاع اخرى ومن هنا كانت أهمية هذه البيانات فى صنع السياسة الاجتماعية والسياسة السكانية. (حجازى، ٢٠٠٢، ١٥) .

حيث إن موضوع السكان وتكاثرهم وحركتهم ونمط انتشارهم على الارض وعلاقتهم بها وما يترتب على تلك العلاقة من قضايا ومشكلات غذائية واجتماعية واقتصادية وسياسية، يشكل محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ القدم. (الغريرى، ٢٠٠٢، ٣١٥) .

وتعتبر المشكلة السكانية واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه العالم في الوقت الحاضر ، ومن أهم العراقيل التي تعوق عملية التنمية لأن الجزء الأكبر من الموارد اللازمة لعملية التنمية توجه إلى الاستثمارات الديموجرافية لمواجهة الضغط السكاني على الموارد المتاحة ، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء والكساء والعمل والإسكان والمياه والتعليم والصحة والمواصلات والخدمات الأخرى ، لهذا أصبح الأمل الوحيد لتحقيق عملية التنمية هو الاهتمام بالسكان وتحقيق مطالبهم وغاياتهم ، وذلك لأن السكان بصفة عامة هم المحرك الرئيس لعملية التنمية والركيزة الأساسية لتحقيق النهوض الشامل في جميع قطاعات المجتمع المصري، وعلى الرغم من توفر وتعدد وتنوع البحوث والدراسات التي تناولت القضية السكانية ، إلا أن هذا الكم من الجهد العلمي الكبير لم يلاحظ له أثرا فعالا في توجيه برامج التنمية في المسار المرغوب ، ولم يسفر عن النتائج المأمولة. (اسماعيل، ٢٠١٢، ١) .

ولقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد أساسية وهي (ارتفاع معدل النمو السكانى، وعدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان، وانخفاض الخصائص السكانية)، وقررت السياسة القومية للسكان أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادي الاجتماعى بصورة تبادلية. (مرقص، والنجار، ١٩٩٤، ٨٢) .

ولقد انعكس هذا الاهتمام على اهتمام حكومات مختلف الدول على مستوى العالم بتلك القضية الشائكة ومحاولة ايجاد حلول لها حتى تتمكن تلك الدول من مواجهة تحديات تحقيق التنمية فى ظل تلك الزيادة السكانية الكبيرة التى تلتهم أى تقدم تحرزه جهود التنمية ومن بين تلك الدول هى جمهورية مصر العربية التى تعاني من الزيادة السكانية ولذا فهى تولى تلك القضية اولوية كبيرة لما لها من اضرار كبيرة على تحقيق التنمية فى مصر.

ثم انعقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة فى عام ١٩٩٤ والذى ناقش مجموعة العوامل التى تؤثر على المشكلات السكانية مثل حجم سكان العالم وتركيبتهم وتوزيعهم المكانى ومساهمة تلك العوامل بشكل جوهرى فى تحديد شكل خطة التنمية العالمية المستقبلية ولا تزال التحولات الديموغرافية الجارية المرتبطة بتغير مستويات وأنماط معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة تحدث تغييرات هامة فى حجم الاسر والجماعات المحلية فى مختلف انحاء العالم وفى تركيبتها وتوزيعها المكانى الامر الذى يؤدى الى ظهور تحديات امام تصميم السياسات التى تهدف الى تحسين رفاة الاجيال الحالية والمقبلة، ومع ان الحجم المطلق

للسكان فى العالم قد ازداد بدرجة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر القاهرة، فإن نسبة الزيادة السنوية فى عدد السكان تشهد انخفاضا منذ اواخر الستينات من القرن العشرين. (الامم المتحدة، ٢٠١٤، ٢) .

حيث تعد المشكلة السكانية فى مصر من أخطر المشاكل التى تواجه التنمية وكذا الامن القومى المصرى فى حاضره ومستقبله فهى بالدرجة الاولى مشكلة عدم تناسب الموارد المتاحة مع التزايد السريع فى النمو السكانى حيث تلتهم الزيادة السكانية كل نمو اقتصادى وبالتالى تشكل تهديدا لجهود التنمية وتحقيق حياة أفضل للأجيال القادمة، وبالتالى يمكننا تلخيص المشكلة السكانية فى مصر فى أبعاد ثلاثة هى: (عبدالواحد، ٢٠٠٥، ٦١٦) .

- معدلات النمو المتسارع الذي يفوق معدلات التنمية الاقتصادية.
- تركز السكان في الوادى والدلتا، مما أدى الى توزيع جغرافى غير متوازن للسكان.
- تأثير هذا النمو المتسارع على انخفاض الخصائص السكانية وزيادة معدلات الفقر.

كانت هذه الابعاد الثلاثة ولا زالت تمثل تحديا كبيرا لجهود التنمية، وتعوق اى تقدم يمكن ان يتحقق باتجاه تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، رغم وجود الاستراتيجيات السكانية، وتوافر الدعم السياسى للقضية فمنذ بداية الخمسينات، حيث أستخدم مصطلح " السياسة السكانية " لأول مرة للدلالة على التخطيط والتوجيه السياسى للعناصر السكانية ، مرت السياسة السكانية فى مصر بعدة مراحل نتيجة التغير فى الأوضاع السكانية وفى درجة الإحساس بأهمية المشكلة، وكذلك التغير فى الفكر السكانى. (بطرس، ١٩٩٢، ٨٧)

وقد بدأ الاهتمام الرسمى بوضع السياسة السكانية فى مصر منذ عام ١٩٦٥ ، حيث أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، ومنذ ذلك الحين وإلى الان تطورت السياسات السكانية فى مصر لتمر بأربعة مراحل ، حيث بدأت المرحلة الأولى فى عام ١٩٦٦ بالتركيز على بعد النمو السكانى وذلك من خلال برنامج لتنظيم الأسرة يقوم على اتباع المدخل الصحى وتوفير وسائل لتنظيم الأسرة ويهدف الى تخفيض معدل الزيادة الطبيعية من ٢٥.٤% فى الألف أواخر ١٩٦٦ الى ٢١% فى الألف فى عام ١٩٧٠ ، بحيث لا يزيد عدد السكان فى ذلك العام عن ٣٣.١ مليون نسمة ، وفى عام ١٩٦٩ تم تبنى خطة لخفض معدل المواليد بمقدار واحد فى الألف سنويا ابتداء من ١٩٧٠ ، بهدف الوصول بمعدل المواليد الى ٣٠ فى الألف فى عام ١٩٧٨ .

بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٧٣ حيث أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان السياسة القومية للسكان للفترة ما بين ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٣ ، وفيها اهتمت الحكومة بهدف تخفيض الإنجاب عن طريق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ، إلى جانب توفير خدمات تنظيم الأسرة ، وبذلك دخلت السياسة السكانية طورا جديدا يعتمد على الاهتمام بتوفير خدمات تنظيم الأسرة ، بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاستفادة من الدور الذى يمكن أن تلعبه فى هذا المجال ، أى أن المدخل التنموى لتنظيم الأسرة كان هو محور السياسة السكانية في هذه المرحلة ، ونظرا لعدم تحقيق الهدف المنشود فى تناقص معدل المواليد واحدا فى الألف كل عام ، بل وعلى العكس بدأ معدل المواليد فى التزايد منذ عام ١٩٧٣ فقد أعيد تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان فى عام ١٩٧٧ وتم تحديد اختصاصاته، حيث اقتصر دوره على العمل فى مجالات التخطيط والبحوث والمتابعة والتقييم.

دخلت السياسة السكانية مرحلتها الثالثة فى عام ١٩٨٠، حيث تم التركيز على ثلاث اتجاهات هامة لتوليها الدولة عنايتها، وهى:

- دعم خدمات تنظيم الأسرة فى إطار أنشطة صحية واجتماعية مناسبة.
- دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القرية.

- تدعيم برامج الإعلام والتعليم والاتصال التى تؤثر على الاتجاهات الإنجابية وتغيير سلوك الأفراد نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وتمثل السياسة الصادرة فى عام ١٩٨٦ التى وضعت على أثر التشكيل الجديد للمجلس القومى للسكان فى يناير ١٩٨٥، المرحلة الرابعة للسياسة السكانية حيث تم وضع عدد من الأساليب لتنفيذها تشمل الاتجاهات الثلاثة (دعم خدمات تنظيم الأسرة – دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية – وتدعيم مشروعات الإعلام والتعليم والاتصال). (مبارك، ٢٠٠٢، ١٤: ١٦) .

ومن هنا يعتبر وجود سياسات سكانية فى مختلف الدول سواء التى تعاني من فائض سكانى او تلك التى تعانى من عجز سكانى اذ ان كلاهما يمثل مشكلة سكانية يحتاج التعامل معها الى سياسات واجبة التطبيق لتحقيق أهداف الخطط والبرامج والاستراتيجيات السكانية. (عبدالعظيم، ٢٠٠٦، ٤)

فالسياسة السكانية –بصفة عامة– توضع من قبل القيادة السياسية فى خطواتها العامة، ولكنها تصاغ بواسطة الوزارات المعنية كل فى قطاعه لتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات، فإذا تغيرت الوزارات لسبب او لأخر، تبدلت السياسات وتغيرت البرامج، هذا وتركز سياسة الاسكان في الماضى والحاضر على مشكلات بعينها تستطيع الوزارات المعنية بالإسكان ايجاد حلول مؤقته لها عن طريق استراتيجيات معلنه واليات تمكن من ايجاد حلول لهذه المشكلات ويمكن الحكم على سياسة السكان بأهدافها المعلنة، وبمقارنة المستهدف بالمتحقق. (خليفة، ٢٠٠٨، ٧٢١)

وبالتالى يمكننا تحديد أهداف السياسة السكانية بشكل اساسى فى العمل على تخفيض معدلات نمو السكان، فاذا كان تحسين نوعية حياة السكان يشكل هدف التنمية، فإن السياسة السكانية بوصفها جملة الاجراءات التى تتخذها الدولة بهدف التأثير فى التطور الديموغرافى– تمثل بعدا اساسيا من ابعاد ايه سياسة تنموية لذلك لابد من ادراج السياسات السكانية فى البلدان العربية فى خطط التنمية الشاملة التى تتضمن الابعاد التالية. (رزق الله، ١٩٩٣، ٤٩) :

- تحديد مستويات النمو الاقتصادى المتوقعة.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتأمين العدالة فى توزيع عوائد التنمية ونتائجها.
- الاهتمام برفع مستوى التعليم كونه ينمى الادراك بالحاجات الصحية ويرسخ مفهوم الرعاية الذاتية للأفراد.
- تباين السياسات السكانية وتنوعها بحيث تراعى الاختلافات في الاوضاع الاجتماعية للمجموعات السكانية الفرعية، مع المحافظة على اتساق هذه السياسات على المستوى القومى.

وبالتالى فإن حلول المشكلة السكانية تتمثل فى امرين يتعين الاخذ بهما معا وهما: الزيادة الدائمة فى موارد الدولة، وخفض معدلات النمو السكانى، وأن عدم وجود موارد كافية يجبرنا على الاخذ بالأمر الثانى، أى خفض معدلات النمو السكانى الى ان تتوافر موارد كافية، مع ضرورة تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادى وبين عدد السكان حاليا ومستقبلا، وذلك ان زيادة السكان دون ان يصاحبها زيادة فى الثروة والموارد، يهبط بمستوى معيشة السكان وهذا مما اقتضى مواجهه الموقف بما يتطلبه اهتمام، ومما دعا الحكومات التى تقدر مسئوليتها الى ان تنتبه الى الخطر الذى يتعرض له المجتمع اذا ما تركت اموره تجرى دون تدخل او تنظيم، هناك مجموعه من المحددات والمقترحات من اجل توزيع السكان تمثلت فيما يلى: (حليم واخرون، ١٩٩٦، ١٣٤)

- وضع خطة شامله قصيرة واخرى طويلة الاجل بالنسبة للتخطيط الامثل لمدن الجمهورية على اسس دراسة علمية تناسب الامتدادات السكانية والعمرانية، مع اصدار القوانين المنظمة للإنشاءات الجديدة، وذلك لإيقاف عشوائية البناء.

- الحد من الهجرة من الريف الى المدن، وإصدار القانون الذى يمنع الاستيطان العشوائى داخل المدن.
- انشاء عاصمة ادارية لكل محافظة تعاني عاصمتها الحالية من الازدحام والتكدس السكانى.
- انشاء مراكز جذب جديدة تتمتع بالاكتفاء الذاتى في كافة نواحى الحياة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة السكانية الا ان مصر ما زالت تواجه العديد من التحديات وتمثل تلك التحديات الديموغرافية فى الحالة المصرية أبرز ما اهتمت به الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠. (المجلس القومى للسكان، ٢٠١٤، ٣)

حيث اصبحت الحاجة ملحه الى ضرورة تحقيق معدلات اعلى للتنمية فى جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية من اجل حل المشكلات المتعددة وإشباع حاجات المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم، والتخطيط هو العملية المثلى لضمان تحقيق هذه البرامج والمشروعات لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة وبفاعلية اكثر وفى اقل وقت ممكن ووضع السياسات وتحليلها، كما يستخدم لتدعيم عملية صنع القرار فى مجال الخدمات الانسانية. (خزام، ٢٠١٠، ١٩٤٩)

ولذلك وضعت مصر وثيقة الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر عام ٢٠٠٢-٢٠١٧ والتى استندت الى المبادئ التالية: (خليل، ٢٠٠٨، ٧٩٨)

١- اقرار حق الاسرة فى اختيار العدد المناسب لأطفالها، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن، وذلك فى نطاق ثقافة المجتمع وتعاليمه الدينية.
٢- عدم استخدام الاجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الاسرة.
٣- اقرار حق المواطنين فى الهجرة والانتقال من مكان الى اخر داخل مصر، او خارجها
٤- الاخذ بنظام الحوافز الايجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة بتنظيم الاسرة، وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والاكراه، والتى تعتمد على الحوافز السلبية او الاساليب العقابية.
٥- تنمية الانسان من كافة الجوانب لتحقيق رفاهيته ورفع قدراته الانتاجية.
٦- اعتبار المحليات القاعدة الاساسية لتنفيذ وإدارة البرامج السكانية.
٧- تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فى إدارة وتنفيذ البرامج السكانية.
٨- اقرار حق الانسان فى التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، دون تمييز، وبما يتفق مع الشرائع السماوية.
٩- الاقرار بأن الاسرة هى وحدة المجتمع الاساسية، ومن ثم ينبغي تعزيزها وحقها فى الحصول على الحماية والدعم اللازمين.
١٠- تعزيز المساواة والانصاف بين الجنسين ورفع قدرات المرأة، والقضاء على الممارسات الضارة ضد الاناث بجميع اشكالها.
١١- تعتبر السياسات والاهداف المتصلة بالسكان جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يتمثل هدفها الرئيسي فى تحسين نوعيه الحياة.

وبالتالى فان أبرز المتغيرات السكانية التى يجب مراعاتها هى سوء توزيع السكان بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية والنمو غير المخطط، والذى يؤدى الى ارتفاع نسب التشتت السكانى الذى يجعل بضع مئات من السكان فى بعض المناطق الريفية ليرتفع فى غيرها الى الاف السكان او مئات الالاف او اكثر من ذلك وكلما زاد التشتت السكانى صعب توصيل الخدمات

التعليمية وزادت تكلفة البرامج والخدمات التعليمية وتعسرت مسائل الادارة والمتابعة الامر الذى ينعكس بدوره على التخطيط للتعليم ،كما ان سوء التوزيع السكانى ادى الى خلق تيارات الهجرة الداخلية الكبيرة من الريف الى المناطق الحضرية الامر الذى ادى بدوره الى حدوث اثار سيئة على المناطق الريفية التى كانت تستقطب اعدادا كبيرة من العاملين فى النشاطات الريفية خاصة الزراعية والحرفية ،علاوة على تكدس المناطق الحضرية بشكل مكثف بالسكان "فكانت الهجرة الداخلية بذلك سببا فى نقص الانتاج الزراعى والرعوى وظهور الحاجة الى الاستيراد الغذائى بأنواعه. (ابوعيان، ١٩٨٦، ٥) .

إن تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية في أي جانب من جوانب هذه السياسات كالسياسة الاجتماعية بصفة عامة والسياسة السكانية بصفة خاصة لا يقف عند تحديد طبيعة ونوعية القضايا التي تهتم بها السياسة الاجتماعية وأهدافها والفئات المستهدفة من تلك السياسة، أو تحديد التغيرات والآثار الكمية والكيفية الناتجة عن تنفيذ السياسة السكانية ، بل التوصل إلي متغيرات ومؤشرات تفيد عند صنع سياسات اجتماعية جديدة كتحديد القضايا والركائز التي يجب أن تهتم بها السياسات، وأيضاً المجالات التي يجب أن تشملها تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية. (طلعت، ٢٠١١، ٣) .

فبتحليل السياسة نتوجه الى القضايا الاجتماعية من اجل تأثيرها واهدافها والقيم المرتبطة بها واستراتيجيات العمل والمستهدفين منها كما ان عملية تحليل السياسة لا يمكن ان تكون الا فى إطار ظروف واوضاع المجتمع بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية.

فالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى يمكن من خلالهما اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق اهداف المجتمع وهما يقعان على متصل واحد والعبرة هنا بمدى عمومية الاهداف وتخصيصها –فالأهداف العامة العريضة تعبر عن السياسة فى حين ان الاهداف المحددة القابلة للتطبيق والتنفيذ المباشر هى اهداف الخطة. (حمزة، ٢٠١٥، ١٧) .

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالسياسات السكانية:

١- دراسة Cleland, J., Lee, K., Walt, GLush, L,2000

تهدف الدراسة إلى شرح سبب ظهور سياسات وبرامج سكانية متباينة في بلدان مماثلة وتوضيح كيفية ارتباط هذه السياسات بانخفاض الخصوبة. تم إجراء تحليل للتغير الديموغرافي والسياسي على مدى ٣٠ عاما في أربعة أزواج من البلدان النامية: الجزائر وتونس؛ بنغلاديش وباكستان؛ الفلبين وتايلاند؛ وزامبيا وزيمبابوي. وتوصلت الى انه في بعض البلدان، سهل الطلب الشعبي على تنظيم الأسرة تغيير السياسات. وفي حالات أخرى، دفعت عوامل مستقلة، مثل الأزمة الاقتصادية أو الضغوط الدولية، واضعي السياسات إلى اتخاذ إجراءات بشأن السياسة السكانية، وغالبا في غياب الطلب الشعبي. وفي هذه البلدان، كانت الحكومات التي حددت مبررات منطقية متماسكة، اقتصادية عادة، للحد من النمو السكاني، تميل إلى تطوير سياسات أكثر نجاحا. وكانت التحالفات القوية والآمنة ماليا بين النخب السياسية مهمة في تقاسم المخاطر السياسية المرتبطة بهذه السياسات. .

٢- دراسة مخلوف، ٢٠٠٣

تهدف هذه الدراسة الى توثيق تجربة مصر فى مجال إعداد السياسات السكانية والاستراتيجيات السكانية، فضلا عن الظروف المحيطة بمراحل إعداد هذه السياسات والاستراتيجيات وانعكاساتها على أبعاد المشكلة السكانية. وتهدف إلى استعراض دور الخطاب السياسي والدينى والإعلامي في دعم السياسات السكانية، وكانت أهم توصياتها التأكيد على أهمية استمرار الدور الفعال والمؤثر للقيادة السياسية والخطاب السياسي في التعريف والتأكيد على أولوية المشكلة السكانية وتداعياتها، والتأكيد على قومية المشكلة السكانية، والتأكيد على ضرورة التحديث المستمر للسياسات والاستراتيجيات السكانية في ضوء، وتقييم الجهود والبرامج والمشروعات التي تمت في الفترة السابقة، والتأكيد على تفعيل دور المجلس

القومى للسكان فى وضع وتنفيذ ومتابعه الاستراتيجيات والبرامج السكانية، التأكيد على أهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجالات التخطيط والتنفيذ للأنشطة السكانية، التأكيد على أهمية دور رجال الدين فى دعم جهود مواجهة المشكلة السكانية، والتأكيد على أهمية دور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء فى اتجاه البرامج السكانية، التأكيد على أهمية إدخال التربية السكانية في المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات.

٣- دراسة عبده، ٢٠٠٥

هدفت الى تفعيل دور الشباب الجامعى فى تفعيل برامج السياسة السكانية للحد من النمو السكانى فى الجمهورية اليمنية، توصلت الدراسة الى وجود فروق دالة احصائيا بين مجموعتى الدراسة بالوعى بالمشكلة السكانية وبالوعى بأثر تعدد الزوجات على النمو السكانى عند مستوى اقل من ٠٥% لصالح التخصص العلمى، وتوجد فروق دالة احصائيا بين مجموعتى الدراسة بالوعى بشرط الزواج المفضل عند مستوى اقل من ٠٥% لصالح التخصص الادبى.

٤- دراسة عبد الموجود ، ٢٠١٥

هدفت للتعرف على تأثيرات القيم الاجتماعية ذات الصلة بالمشكلة السكانية وأبعادها المختلفة على الممارسات والسلوكيات الايجابية والسكانية للأفراد وكذلك التعرف على أهم التغيرات التى طرأت على منظومة القيم الاجتماعية ذات الصلة بالمشكلة السكانية فى المجتمع المصرى، وقد تم التوصل من النتائج أن الرغبة فى إنجاب مزيد من الذكور ثلاثة أطفال فأكثر تزيد فى الريف مقارنة بالحضر وأن الحبوب هى أكثر الوسائل التى يعرفها المبحوثين بالعينة سواء في الريف (٨٣.٣%) وفى الحضر (٩٣.١%) ورأت النسبة الأكبر من المبحوثين (٨٧%) عدم تعارض نظام تنظيم الأسرة والتعاليم الدينية الصحيحة ، و من نتائج تحليل العينة أيضا تم التوصل إلى أن الاعتقاد في أن كثرة الإنجاب مؤشرا على الخير مهيمنا فى ريف الصعيد لذلك يرفضون استخدام الزوجات تنظيم الأسرة.

٥- دراسة Mahmoodi, K., 2015، A،Mohammadpur, A., Rezaei, M

تهدف الدراسة الى التعرف على السياسات السكانية في ايران؛ فهم يتبعون مجموعة متنوعة من السياسات من أجل التعامل مع الظروف الديموغرافية بشكل مناسب، إحدى الدول التي تبنت سياسات خاصة سياسة تحديد النسل في أواخر القرن العشرين هي إيران .تؤكد الدراسات المختلفة أن سياسة النمو السكاني في النصف الأول من الثمانينيات وسياسة التحكم السكاني في أواخر الثمانينيات والتسعينيات في إيران تأثرت بالمأزق الذي وجدت البلاد نفسها فيه خلال الحرب مع العراق وبعد الحرب أيضًا كضرورة إدارة السكان لتجديد الموارد البشرية أثناء الحرب وتنفيذ خطط التنمية وإعادة الإعمار بشكل سليم بعد الحرب .تؤكد هذه الدراسة أن تبني مثل هذه السياسات سببا لفهم الكامل للمواقف الحقيقية، ولكنه تأثر إلى حد كبير بالقوى أي الخطابات السياسية والأيديولوجية التي حكمت البلاد . في الواقع، تحدد الخطابات الحاكمة السياسات ومساراتها، وليس التغييرات في فهم صانعي السياسات للظروف الحقيقية في المجتمع .تشير هذه الدراسة إلى أنه منذ الثورة الإسلامية، حكمت إيران خطابات مختلفة، بما في ذلك المثالية الإسلامية، والبراغماتية الإسلامية، والواقعية الإسلامية، والمبادئ .وبالتالي السياسات السكانية مختلفة تتفق مع هذه الخطابات . بمعنى آخر، تحاول هذه الدراسة إظهار أن المواقف الخطابية تبدو مسؤولة بشكل أكثر ملاءمة عن السياسات السكانية في إيران .

٦- دراسة لين 2017,Ladier-Fouladi, M

قارنت بين سياستان سكانيتان لدولة ايران، حيث تم تطبيق سياستين سكانيتين لخفض نموه السكاني، فيظل النظام الإمبراطوري وفي ظل الجمهورية الاسلامية. وفي حين أن الاولي لم تصل حتى إلى الحد الأدنى من الأهداف، فان الثانية كانت ناجحة جدا. وانخفضت

الخصوبة بنسبه ٧٠ في المائة في ١٧ سنه فقط، فهبطت من ٦.٤ طفل الكل أمراه في ال١٩٨٦ إلى ٢.٣ في المائة في ٢٠٠٣. ولكن هذه الثورة الديموغرافية كانت نتيجة لتطور المجتمع أكثر من سياسات الدولة.

٧- دراسة أدجان و بيلنجسلي Adjei, N. K. and S. Billingsley، ٢٠١٧

والتى استهدفت استكشاف السياسات السكانية في غانا لخفض معدل النمو، وتناولت السياسات السكانية المتصلة بتشجيع تعليم الفتيات وزيادة استخدام وسائل منع الحمل، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن وكانت السياسة السكانية نجحت بفضل زيادة عدد النساء اللاتي لديهن تعليم ثانوياً وعال. ولا يرتبط الانتماء إلى هذه المجموعة بانخفاض الخصوبة فحسب،بل ان هذا الأثر الذي تم قمعه قد تعزز في السنوات التي أعقبت تنفيذ السياسات.

٨- دراسة ديو أكس و زملائه Dou, X., et al. ،٢٠١٨

استهدفت التعرف علي أهداف السياسات السكانية (التي تحتوي علي كل من سياسة التغيير الديموغرافي (سياسة تنظيم الأسرة) وسياسة التغيير الاجتماعي (سياسة تسجيل الأسر المعيشية) والقضايا الاجتماعية ذات الصلة في الصين، و أشارت نتائج الدراسة إلي أنه بالرغم من أن هذه السياسات تتحكم في النمو السريع للسكان وتحسن مستويات معيشته بفعالية إلا أنها ساهمت في حدوث بعض المشاكل الاجتماعية: مشكله الشيخوخة، وعدم التوازن بين الجنسين، كما أشارت النتائج إلي أنه يمكن الاستفادة من المشاكل الاجتماعية المتولدة في التنبؤ بالتوجه المحتمل للسياسات السكانية وتعزيز التنمية السكانية المتوازنة طويلة الأجل.

٩- دراسة دوته. أيه. أر Dutta, A. R.

كما اشارت إلى العلاقة بين السياسة السكانية وتمكين المرأة في ولاية أسام Assam الهندية، حيث تستهدف السياسة السكانية في الولاية علي تحقيق الرفاهية الشاملة و المستدامة للسكان أكثر من السيطرة و التحكم في النمو السكاني ، و تخلص الدراسة إلي انه بالرغم من كل هذا التوجه الايجابي للسياسة السكانية إلا أن هناك قلق متزايد من حدوث انفجار سكاني نتيجة لزيادة ارقام السكان.

١٠- دراسة فرانكو. أر , .Franco, R ٢٠١٨

استعرضت السياسة السكانية في هونج كونج ، و كيف يمثل النمو السكاني مشكلة حقيقية في ظل زيادة عدد السكان، و استقرار ١,٠٠٠,٠٠٠ لاجئ من الصين في الخمسينات، وفرض قيود علي الهجرة، وتشير نتائج الدراسة إلي الاهتمام بالسياسة السكانية حاليا جاء نتيجة الدعم الخارجي و كون هونج كونج مستعمرة بريطانية و زيادة الاهتمام بقضايا الطفولة واللاجئين.

١١- دراسة جعفري. و زملائه Jafari, H., et al.، ٢٠١٧

هدفت الى التوصل الي أجنده جديده للسياسة السكانية في إيران باستخدام نموذج التيارات المتعددة الذي وضع هجون كينغدون. وأجريت الدراسة باستخدام نهج نوعي في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ وتكونت من ١٥ مقابله شبه منظمة، وتحليل وثائق السياسة العامة وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن تطبيق نموذج التيارات المتعددة وتحديد جوانبه المختلفة في النهج الجديد للسياسة السكانية في إيران م نشانه أن يساعد واضعي السياسات والمسؤولين في هذا المجال من السياسات علي الاعتراف بالمشكلة علي نحو أفضل و جعل السياسات السكانية أكثر وضوحا وثراء.

تحليل واستنتاج:

من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة السكانية يمكن تحليل واستنتاج ما يلى:

اتفقت بعض الدراسات المتعلقة بالسياسة السكانيه وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية مثل دراسة (ديكنز ، بريدو إريك)فى ان صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتم من خلال نماذج مختلفة وكذلك اتفقت بعض الدراسات على تحديد أساليب تنفيذ سياسات

الرعاية الاجتماعية الجديدة مثل دراسة (حازم مطر،منى خزام،منال عبد الستار).

اتفقت بعض الدراسات المتعلقة بالسياسات السكانية مثل دراسة (لين ، جعفرى ، فرانكو ، دوته .اية .ار، ديو أكس وزملائة ،شيو كيو ، ادجان ،كورياجواى ، شرف محمد عبده ،جمعة دمين ،احمد عبد الموجود ،سوزانه منسى ،حسن .اية .اس) حول وضع حلول للمشكلة السكانية ، والسياسات السكانية فى بعض البلاد ، المواليد والوفيات ، و كيف يمثل النمو السكاني مشكلة حقيقية في ظل زيادة عدد السكان، و استقرار ١,٠٠٠,٠٠٠ لاجئ من الصين في الخمسينات، و فرض قيودعلي الهجرة، و تشير نتائج الدراسة إلي الاهتمام بالسياسة السكانية حاليا جاء نتيجة الدعم الخارجي و كون هونج كونج مستعمرة بريطانية و زيادة الاهتمام بقضايا الطفولة واللاجئين.

ووضع أجنده جديده للسياسة السكانية، و تحليل وثائق السياسة العامة وتطبيق نموذج التيارات المتعددة وتحديد جوانبه المختلفة في النهج الجديد للسياسة السكانية في إيران م نشانه أن يساعد واضعي السياسات والمسؤولين في هذا المجال من السياسات علي الاعتراف بالمشكلة علي نحو أفضل و جعل السياسات السكانية أكثر وضوحا وثراء.

لم تتعرض دراسة (فى حدود علم الباحث) لعملية تحليل السياسة السكانية فى مصر فى الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٨ بهذا المجال الهام من مجالات سياسات الرعاية الاجتماعية، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة كمحاولة لإضافة أطروحات نظرية ونتائج ميدانية ترتبط بهذين المتغيرين وتوصيات علميه ومواجهه الكثافة السكانية بطريقه علميه مجتمعيه من خلال وعى السكان بالمجتمعات بمدى خطورة هذه القضية ووضع سياسة سكانية من خلال الخبراء ومسؤولين السياسة السكانية ومتخذى القرار لوضع سياسة سكانية تواجه القضايا والمشكلات السكانية فى المجتمع المصرى.

من خلال ما تم عرضة من مشكلة الدراسة والدراسات السابقة يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها السياسة السكانية في مصر؟
٢. ما الفئات المستهدفة والمجالات التى عنت بها السياسة السكانية في مصر؟
٣. ما طرق التمويل السياسة السكانية؟
٤. ما الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية في مصر؟
٥. ما الموارد البشرية المنفذة للسياسة السكانية في مصر؟
٦. ما القوى المؤثرة في السياسة السكانية في مصر؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١- السياسة السكانية وأهميتها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المجتمع المصرى فى معالجه المشكلات المتعلقة بالزيادة السكانية.
٢- قله الدراسات والبحوث التى تناولت تحليل السياسة السكانية فى مصر فى الفترة من ١٩٨١-١٩٩٤، الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٨.
٣- اثراء الجانب النظرى فيما يتعلق تحليل السياسة السكانية فى مصر فى الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٨.
٤- اهتمام الدولة بالسياسة السكانية لابد أن يقوم على أساس علمي وأن تكون نابعة من المجتمع وظروفه وإمكانياته المتاحة.
٥- تعد السياسة السكانية تهتم بها الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفه خاصة على اعتبار إن التخطيط الاجتماعى هو الوسيلة العلمية والعملية التى تساهم في ترجمتها إلى برامج ومشروعات محققه إلى أهداف السياسة الاجتماعية.
٦- إن هذه الدراسة تناولت السياسة السكانية في الفترة من بداية الثمانينيات حتى نهاية عام

٢٠١٨ والتي شاهدت تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية هائلة في المجتمع المصري صاحبها تغيرات متلاحقة في نظام السياسات السكانية.

٧- الجهات التى يمكنها الاستفادة من نتائج الدراسة المجلس القومي للسكان، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومى للمرأة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المجلس القومي لحقوق الإنسان.

٨- زيادة وعى السكان بمدى أهميه الحد من التزاحم السكانى وأيضا للتوازن ما بين الموارد والإمكانيات المتاحة وأيضا الأخذ بعين الاعتبار بمبادرة اثنين لكل أسرة

رابعاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- تحديد الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها السياسة السكانية في مصر.

٢- تحديد الفئات المستهدفة والمجالات التى عنت بها السياسة السكانية في مصر.

٣- تحديد طرق التمويل السياسة السكانية.

٤- تحديد الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية في مصر.

٥- تحديد الموارد البشرية المنفذة للسياسة السكانية في مصر.

٦- تحديد القوى المؤثرة في السياسة السكانية في مصر.

خامساً: تساؤلات الدراسة: -

تحددت تساؤلات الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

١- ما الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها السياسة السكانية في مصر؟

٢- ما الفئات المستهدفة والمجالات التى عنت بها السياسة السكانية في مصر؟

٣- ما طرق التمويل السياسة السكانية؟

٤- ما الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية في مصر؟

٥- ما الموارد البشرية المنفذة للسياسة السكانية في مصر؟

٦- ما القوى المؤثرة في السياسة السكانية في مصر؟

سادسا: مفاهيم الدراسة:

أولا: مفهوم السياسة السكانية:

هي تلك الجهود الإنسانية المرسومة المعتمدة التى تبذلها المجتمعات من أجل البقاء والمعيشة الأفضل للسكان عن طريق السيطرة والتحكم فى الجوانب الديموجرافية من نمو الجماعة وتغيرها، وذلك عن طريق أساليب وأنماط سلوكية معينة بهدف تحديد النمو البشرى بحيث يتمشى مع إنتاج السلع والموارد الغذائية المتاحة بما يحقق معيشة لائقة. (عثمان، ٢٠٠١، ٣٤٠) .

السياسة السكانية هى مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاجراءات الحكومية التى تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحالية او تعديلها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، والتى تهدف الى التأثير فى اتجاهات النمو السكانى وخاصة المواليد والوفيات والهجرة ومن المتفق عليه كهدف اجتماعى فى كل المجتمعات العمل المستمر على خفض الوفيات ما أمكن ، ويمكن اتخاذ اجراءات اجبارية اذا لزم الامر لخفض الوفيات ما أمكن ، ويمكن اتخاذ اجراءات اجبارية اذا لزم الامر لخفض الوفيات وزيادة توقعات الحياة ،وعادة ما تنجح مثل هذه البرامج ، كما تتحكم فى سياسات الهجرة القوانين القومية لهذه الظاهرة ، غير ان موضوع المواليد يعتبر اكثرها حساسية نظرا لان هناك اعتقادا بحقوق الوالدين الشخصية فى تحديد عدد المواليد والمسافات الزمنية بين عملية الانجاب فى اطار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيشونها. (احمد، ٢٠٠٢، ٣١٦)

الاجراءات والادوات التى تعلنها السلطات الرسمية فى الدولة حيال المشكلة السكانية سواء فى حالة الفائض السكانى او فى حالة العجز السكانى ولم تعد السياسات السكانية يقتصر مفهومها على المفهوم التقليدى المتعلق بالزيادة او النقص السكانى، ولكن مفهومها اتسع اكثر من ذلك ليشمل مكونات اخرى تتعلق بإعادة النظر الى التوزيع السكانى بين الريف والحضر والعمل على رفع مستوى الخصائص السكانية، وهيكل القوى العاملة وتنظيم الهجرة وتدفق العمالة خارج او داخل البلاد حسب الاحوال. (عبدالعظيم، ٢٠٠٦، ٣) .

التعريف الإجرائي للسياسة السكانية:

- هى عبارة عن جهد وعمل حكومي متعمد ومقصود للتأثير على المتغيرات الديموغرافية: الخصوبة والوفيات والهجرة.
- هى مجموعة من الاهداف تتعلق بحجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم تضعها الدول وتعمل على تحقيقها باستخدام وسائل وبرامج محددة.
- هى مجموعة من الاجراءات والمعايير المباشرة وغير المباشرة، تحددها وتصوغها جميع المؤسسات الحكومية والاهلية، والتى تؤثر على حجم السكان فى المجتمع وتركيبهم وتوزيعهم سواء بقصد ووعى منها او بدون ذلك .
- هى مجموعة من الاهداف تتعلق بحجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم تضعها الدول وتعمل على تحقيقها باستخدام وسائل وبرامج محددة.
- هى مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاعمال الحكومية التى تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحالية او تعديلها، وذلك من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع.
- هى مجموعة متناسقة من القوانين والتشريعات الهادفة لتحقيق نتيجة ديموغرافية محددة.

ثالثا: مفهوم تحليل السياسة:

يرى قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ان التحليل هو عبارة عن دراسة منظمة وبحث للعناصر او الاجزاء المكونة لاى شيء وعلاقة هذه العناصر او الاجزاء ببعضها البعض. (السكرى، ٢٠٠٠، ٣٥) .

ويعرف قاموس Oxford: التحليل هو عبارة عن نوع من انواع الفعل الذى يلجأ الى تحديد العناصر المكونة لهيكل ما ، يهدف اخضاعها لفحص مفصل ، وصولا الى لشكل من أشكال بيان النتيجة. (Thompson, 1993, 26) .

عرفت بأنها تقييم علمى منظم للسياسة والعملية التى صيغت بها ومن يقومون بهذا التحليل يركزون على ما إذا كانت العملية والنتيجة عقلانية وواضحة ومحددة وملائمة ومتوافقة مع القيم الاجتماعية، كما يقصد بها انها اجراء تقييم منهجى لمدى فاعلية السياسة فى تحقيق أهدافها ويشمل فحص كل السياسات وكل البرامج الناتجة عن هذه السياسات من اجل التقييم. (حمزة، ٢٠١٥، ١٦٣) .

التعريف الاجرائى لتحليل السياسة السكانية:

- أداه يستخدمها أشخاص معدون إعدادا" علميا" وعمليا" .
- من خلال نموذج تصوري يرتكز على مجموعة من العناصر والمتغيرات التي تساعد في قياسها كما هو موضح
- تحليل القوانين والقرارات الوزارية والنشرات والتشريعات .. إلخ للسياسة السكانية في مصر في الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٨).

ثامناً: الإجراءات المنهجية:

أولا: نوع الدراسة:

لما كانت الدراسة الراهنة تسعى إلى تحليل السياسة السكانية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١٨م من خلال الوقوف على واقع فئات الشكل

والمضمون الواردة في تلك السياسات وكذلك اتجاهات الخبراء والمسئولين نحو مظاهر وعناصر وركائز السياسة السكانية في مصر وتطورها؛ بغية التوصل إلى مقترحات لتفعيلها أو اقتراح سياسات بديلة في هذا المجال؛ فإن أنسب الأنماط لهذه الدراسة هو نمط الدراسة الوصفية

ثانياً : منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة والحالة المدروسة هنا المجلس القومي للسكان (المركز الرئيس ومقره العاصمة الإدارية الجديدة) وكذلك فرع المجلس القومي للسكان بأسيوط) وكذلك المركز الديموجرافي بالقاهرة ، وكذلك المجلس القومي للطفولة والأمومة

ثالثا: أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات الدراسة فيما يلي :

١- دليل تحليل مضمون السياسة السكانية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ويتضمن دليل التحليل المحاور والأبعاد التالية:

أ- مادة التحليل: وتمثلت في تشريعات وركائز وعناصر السياسة السكانية في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١٨م والبالغ عددها (١٤) مفردة تحليلية من دساتير، وقوانين وقرارات واستراتيجيات ومبادرات والتي تم يمكن توضحيها في ثنايا الجدول التالي :

جدول رقم (١)

توزيع مفردات المجال الموضوعي للدراسة "السياسة السكانية (المتخصصة والعامة) واستراتيجياتها ومبادراتها في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ن= ٣١

نوع التشريع / المرحلة	الدستور		قوانين متخصصة		قوانين عامة صحة -تعليم - إسكان		قرار جمهوري		الاستراتيجيات		المبادرات		المادة التحليلية /المرحلة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	مجموع	%
١٩٨٠-١٩٩٩	-	--	٢	٦.٤٥	١	٣.٢٣	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٧	--	--	٨	٢٥.٨
٢٠٠٠-٢٠١٨	٢	٦.٤٥	٦	١٩.٣٥	٦	١٩.٣٥	٥	١٦.١٢	٢	٦.٤٥	٢	٦.٤٥	٢٣	٧٤.٢
المجموع	٢	٦.٤٥	٨	٢٥.٨	٧	٢٢.٥٨	٧	٢٢.٥٨	٥	١٦.١٢	٢	٦.٤٥	٣١	١٠٠

ب-وحدة التحليل: وهى وحدة العد أو الإحصاء وهى أصغر وحدة في عملية التحليل, وقد تم تحديدها في دليل تحليل المضمون بأنها مواد دستورية, وبنود أو فقرات في قرارات جمهورية, ووزارية, ومنشورات ومبادرات واستراتيجيات , وقد شملت مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن السياسة السكانية في مصر في الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٨م).

ج-محكات التحليل: وتحددت في محكات المقارنة الزمنية من (١٩٨٠- ٢٠١٨م) وتم تقسيمها إلى مرحلتين:- المرحلة الأولي (١٩٨٠- ٢٠٠٠م) و المرحلة الثانية (٢٠٠١ – ٢٠١٨)، وذلك على اعتبار أن إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة تم إصداره في يناير ٢٠٠٠م وصادقت عليه ١٨٩ دولة ومن بينها مصر ، وتحددت كما يلي :

- فئات الشكل:وتشمل: (نوع التشريع، تصنيف التشريع بحسب مجالات العمل وقطاعات النشاط ,مستوى الإصدار، مراحل الإصدار، الجمهور المستهدف
- فئات المضمون:وتشمل:
- مدخلات السياسة السكانية (أغراض ومجالات اهتمام سياسات السكان في مصر من ١٩٨٠م وحتى ٢٠١٨.
- محددات وعناصر عمليات تنفيذ السياسة السكانية والعوامل المؤثرة فيها وتشمل : الكوادر ، القوى المؤثرة ، والأجهزة , وطرق التمويل البرامج وإجراءات تقديم الخدمات الاجتماعية
- مخرجات ومردود السياسة السكانية وتقويمها وتشمل : – نقاط القوة – نقاط الضعف.

د–بناء الفئات: تم بناء الفئات المستخدمة في التحليل بطريقة البناء الكمي (العددي)،وهو نظام الترميز حيث يأخذ ظهور كل وحدة أو فئة تكرارا واحدا مستخدماً في ذلك القياس الفئوي ،مما يساعد على إجراء العمليات الحسابية (الإحصائية) لمخرجات تحليل المضمون للفئات المختلفة.

أ) صدق الأداة: ويتضمن

– الصدق الظاهري (صدق محكمين):

تم عرض الأداة على عدد (١٢) محكما من أعضاء هيئة التدريس تخصص التخطيط الاجتماعي بكليات الخدمة الاجتماعية جامعة (حلوان – الفيوم – أسيوط – بني سويف) وقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر, لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات وارتباطها بأبعاد الدراسة, مستخدما المعادلة التالية

$$\text{معادلة نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد العبارات المتفق عليها}}{\text{عدد العبارات المتفق عليها} + \text{عدد العبارات المختلف عليها}} x100$$

وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%), بمعني اتفاق (١٠) محكم, وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

– الصدق الإحصائي (الصدق الذاتي): هوا لجذر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول رقم (٢)

معاملات الصدق والثبات لدليل تحليل المضمون (ن =٤)

م	الأبعاد	معامل الثبات المعتمد عليه	معامل الثبات	معامل الصدق الإحصائي
١	دليل تحليل المضمون ككل	معامل ثبات هوليستي	٠.٧٧	٠.٨٨

يوضح الجدول السابق: أن قيمة معاملات الصدق الإحصائي (الذاتي)لدليل تحليل المضمون ككل (٠.٨٨), وهو معامل صدق إحصائي قوي ويعول عليه, ويحقق أهداف الدراسة.

ب) ثبات دليل المضمون : تم حساب ثبات دليل تحليل المضمون باستخدام معامل ثبات هوليستي"Holstiy" ومعادلة هوليستي = : معامل الثبات = $\frac{2ت}{ن١ + ن2}$

حيث ت= عدد الحالات التي يتفق فيها المرمزان الأول (ن١) والثاني (ن٢) ، حيث : ن١ = عدد الحالات التي رمزها المرمز الأول ، و ن٢= عدد الحالات التي رمزها المرمز الثاني فإذا كان لدينا عشر حالات اتفق المرمزان في ثماني حالات واختلفا في حالتين يكون ثبات المضمون = (٨*٢)=١٦ /١٠+١٠=٢٠= ٨٠%)،

حيث قامت الباحثة بالاشتراك مع زميلة لها بتحليل مضمون عدد (٤) تشريعات من السياسة السكانية في مصر في الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١٨) تشمل عدد (٢) قانون ، وعدد (٢) قرار تمثل الفترة الزمنية المستخدمة في الدراسة، حيث قامت الباحثة بتحليل مضمون نفس عينة الثبات دون علمها بالنتائج التي توصلت إليها الباحثة ،ثم قامت الباحثة بتطبيق معادلة هولستي"Holstiy"لحساب الثبات، وكما يوضح الجدول السابق فإن معامل ثبات دليل تحليل المضمون ككل بلغ (٠.٧٧),وهو معامل ثبات قوي, وقابل للتطبيق بصورته النهائية بعد الثبات والصدق الإحصائي .

رابعاً: مجالات الدراسة:

(أ) المجال الموضوعي: السياسة السكانية لمصر خلال الفترة ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م وفيما يلي وصف لمفردات المادة التحليلية بحسب "فئة الشكل:

١ – نوع التشريع

جدول رقم (٤)

توزيع تشريعات السياسة السكانية بحسب المخرج التشريعي (ن= ٣١)

م	ركائز التشريع	التكرار	النسبة المئوية
١	دستور	٢	٦.٤٥
٢	قانون	١٥	٤٨.٣٨
٣	قرار جمهوري	٧	٢٢.٥٨
٤	قرار وزاري	–	–
٥	منشور	–	–
٦	مبادرة	٢	٦.٤٥
٧	استراتيجية قومية	٥	١٦.١٢
	المجموع	٣١	%١٠٠

١- تطور إصدار ركائز التشريعات عبر العقودالأربعة:

جدول رقم (٥)

توزيع مفردات المجال الموضوعي للدراسة "السياسة السكانية في مصر طبقًا للتطور التاريخي عبر العقود الأربعة ن= ٣١

م	نوع التشريع / التاريخ	الدستور		القانون		قرار جمهوري رئاسي – مجلس وزراء		استراتيجيات		مبادرات		الركيزة /العقد العقد = ١٠سنوات	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	١٩٨٠-١٩٨٩	-	-	٣	٩.٦٧	١	٣.٢٣	٢	٦.٤٥	-	-	٦	١٩.٣٥
٢	١٩٩٠-١٩٩٩	-	-	٢	٦.٤٥	١	٣.٢٣	١	٣.٢٣	-	-	٤	١٢.٩٠
٣	٢٠٠٠-٢٠٠٩	-	-	٣	٩.٦٧	٣	٩.٦٧	١	٣.٢٣	-	-	٧	٢٢.٥٨

٤	٢٠١٠-٢٠١٨	٢	٦.٤٥	٧	٢٢.٥٨	٢	٦.٤٥	١	٣.٢٣	٢	٦.٤٥	١٤	٤٥.١٦
	المجموع	٢	٦.٤٥	١٥	٤٨.٣٨	٧	٢٢.٥٨	٥	١٦.١٢	٢	٦.٤٥	٣١	١٠٠

٢- مستوى الإصدار:

جدول رقم(٦)

يوضح توزيع تشريعات السياسة السكانية في مصر طبقاً لمستوى إصدارها (ن= ٣١)

م	التشريع / الإصدار	دستور		قانون		قرار		مبادرة		استراتيجية		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
١	رئيس الجمهورية	--		١٥	٤٨.٣٨	٤	-	-	-	-	-	١٩	٦١.٢٩
٢	مجلس النواب	٢	٦.٤٥				-	-	-	-	-	٢	٦.٤٥
٣	رئيس الوزراء	-	-	-	-	٣	٩.٦٧	-	-	-	-	٣	٩.٦٧
٤	وزير مختص	-	-	-	-	-	-	٢	٦.٤٥	٥	١٦.١٢	٧	٢٢.٥٨
المجموع		٢	٦.٤٥	١٥	٤٨.٣٨	٧	٢٢.٥٨	٢	٦.٤٥	٥	١٦.١٢	٣١	١٠٠

(ب) – المجال المكاني: المجلس القومي للسكان الفرع الرئيس والمجلس القومي للسكان فرع محافظة أسيوط – المركز الديموجرافي بالقاهرة

توصيف محافظة أسيوط: أسيوط هي إحدى محافظات الصعيد يحدها شمالاً محافظة المنيا وجنوبا محافظة سوهاج يبلغ عدد مدنها (١٢) مدينة بعدد (١١) مركزاً, و(٥٥) وحدة محلية ويبلغ عدد سكانها (٤٤٤٧٤١٧) نسمة وهى تتوسط محافظات الصعيد وهى من المراكز الاقتصادية والتجارية الأولى في مصر, كما أنها تحتضن أول جامعة إقليمية (جامعة أسيوط), وفرعا لجامعة الأزهر,كما تشتهر بزراعة محاصيل القمح، والذ رة الشامية، كما تشتهر بصناعة السجاد اليدوي, ولديها العديد من المصانع كمصنع الأسمنت, وعلى الرغم من ذلك تأتي محافظة أسيوط في صدارة أفقر المحافظات المصرية، ومن ثم تأثير الفقر على وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء , ومن ثم فقد تم اختيارها مجالاً مكانيا للدراسة للاعتبارات التالية:

– تحتل محافظة أسيوط المرتبة الأعلى في معدلات الفقر وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

– انطلاقا من مسئولية الباحثة الأكاديمية في دعم دور قسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط كأحد التنظيمات الأكاديمية بالمحافظة في خدمة قضايا المجتمع المحلي ودراسة مشكلاته من خلال البحث العلمي.

– ندرة بحوث التخطيط الاجتماعي في المجال السكاني عموما وتحليل سياساتها بصفة خاصة رغم أهميتها في وسائل وغايات التنمية المستدامة باعتبار السكان وسيلة التنمية وغايتها فضلا عن علاقة التلازم بين المشكلة السكانية وإخفاق سياسات التنمية وجهودها في ضوء ما أشارت إليه الأدبيات والدراسات السابقة في مجال التنمية..

المجال الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية لتطبيق أدوات الدراسة: من تاريخ " ١ / ١٠ / ٢٠٢٣"م إلى ٢٠٢٣/١٢/٣٠

تاسعا: نتائج الدراسة:

أ) الذتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (الأغراض) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(٧)

توزيع مفردات المادة التحليلية بحسب أغراض السياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ن= ٣١

م	الأغراض	الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%		
١	تقليل المتفاوتات الإقليمية بين الريف والحضر(الخدمات)	١	٣.٢٣	٣	٩.٦٨	٤	١٢.٩٠
٢	تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩
٣	تطوير الهيكل الإداري للأجهزة السكانية	٣	٩.٦٨	٦	١٩.٣٥	٩	٢٩.٠٣
٤	الارتقاء بالخصائص السكانية (تعليم – صحة – إسكان)	١	٣.٢٣	٤	١٢.٩٠	٥	١٦.٢٩
٥	تعميق وعي السكان تجاه تنظيم الأسرة	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩	٨	٢٥.٨٠
	المجموع	١٠	٣٢.٢٦	٢١	٦٧.٧٤	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بأغراضها تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م –٢٠١٨م فقد جاء الغرض "تطوير الهيكل الإداري للأجهزة السكانية " في الترتيب الأول بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية في حين أنه لم يتجاوز في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) في حين جاء الغرض "تعميق وعي السكان تجاه تنظيم الأسرة " في الترتيب الثاني بنسبة (١٦.٢٩%) في المرحلة الثانية في حين أنه لم يتجاوز في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) يليهما الغرض "الارتقاء بالخصائص السكانية " بنسبة (١٢.٩٠%) في المرحلة الثانية مقابل (٣.٢٣%) في المرحلة الأولى أما باقي الأغراض فلا زالت دون المستوى المنشود من الاهتمام التشريعي مقارنة بما سبقهم في الترتيب

ب) النتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (الفئات المستهدفة والمجالات) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(٨)

توزيع مفردات المادة التحليلية بحسب الفئات المستهدفة ومجالات الاهتمام من السياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ن= ٣١

م	الفئات المستهدفة	الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	المرأة	٥	١٦.٢٩	٦	١٩.٣٥	١١	٣٥.٤٨
٢	الشباب	٣	٩.٦٨	٧	٢٥.٥٨	١٠	٣٢.٢٦
٣	الطفل	٤	١٢.٩٠	٦	١٩.٣٥	١٠	٣٢.٢٦
	المجموع	١٢	٣٨.٧٠	١٩	٦١.٣٠	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بالفئات المستهدفة تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م – ٢٠١٨م فقد جاءت الفئة "الشباب " في الترتيب الأول بنسبة (٢٥.٥٨%) في المرحلة الثانية في حين أنه لم يتجاوز في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) في حين جاءت

الفئة "المرأة " في الترتيب الثاني بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية في حين أنها لم تتجاوز في المرحلة الأولى (١٦.٢٩%) أما الفئة "الطفل " فقد جاءت بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية مقابل(١٢.٩٠%) في المرحلة الأولى وقد يرجع ذلك إلى وعي الساسة في المجال السكاني بدور الشباب في المشكلة السكانية حيث إن قرارات مستقبل الأسرة وعدد أفرادها رهن باتجاهات الشباب وقدراتهم على اتخاذ قرارات إيجابية نحو تنظيم الأسرة وهذا ما يفسر إصدار مبادرتين موجهتين للشباب في المرحلة الثانية ، فضلا عن استراتيجيات السكان والقوانين الموجهة لرعاية الشباب وانعكاس ذلك على اتجاهاتهم المستقبلية نحو حجم الأسرة

ت) النتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (طرق التمويل) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(٩)

توزيع مفردات المادة التحليلية بحسب طرق تمويل برامج السياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ن= ٣١

م	طرق التمويل	الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	التمويل الحكومي	٨	٢٥.٨٠	٩	٢٩.٠٣	١٧	٥٤.٨٤
٢	التمويل غير الحكومي(مجتمع مدني)	٢	٦.٤٥	٤	١٢.٩٠	٦	١٩.٣٥
٣	التمويل المشترك الحكومي وغير الحكومي	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩	٨	٢٥.٨١
	المجموع	١٣	٤١.٩٤	١٨	٥٨.٠٦	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بالفئات المستهدفة تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م – ٢٠١٨م فقد جاءت الفئة "الشباب " في الترتيب الأول بنسبة (٢٥.٥٨%) في المرحلة الثانية في حين أنه لم يتجاوز في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) في حين جاءت الفئة "المرأة " في الترتيب الثاني بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية في حين أنها لم تتجاوز في المرحلة الأولى (١٦.٢٩%) أما الفئة "الطفل " فقد جاءت بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية مقابل(١٢.٩٠%) في المرحلة الأولى وقد يرجع ذلك إلى وعي الساسة في المجال السكاني بدور الشباب في المشكلة السكانية حيث إن قرارات مستقبل الأسرة وعدد أفرادها رهن باتجاهات الشباب وقدراتهم على اتخاذ قرارات إيجابية نحو تنظيم الأسرة وهذا ما يفسر إصدار مبادرتين موجهتين للشباب في المرحلة الثانية ، فضلا عن استراتيجيات السكان والقوانين الموجهة لرعاية الشباب وانعكاس ذلك على اتجاهاتهم المستقبلية نحو حجم الأسرة

ث) النتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (الإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(١٠)

توزيع مفردات المادة التحليلية بحسب إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م

ن= ٣١

م	الأغراض	الفترة من ١٩٨٠- ١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%		
١	تطوير الهيكل التنظيمي للمجلس القومي للسكان	٥	١٦.٢٩	٦	١٩.٣٥	١١	٣٥.٤٨
٢	توزيع الأدوار والمسئوليات	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩	٨	٢٥.٨١
٣	متابعة وتقويم تنفيذ البرامج والمشروعات	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩
٤	ربط الحوافز بمعدلات تحسين خدمات المجلس القومي للسكان	٣	٩.٦٨	٤	١٢.٩٠	٧	٢٥.٥٨
	المجموع	١٣	٤١.٩٤	١٨	٥٨.٠٦	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بوسائل تنفيذ السياسة السكانية تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م –٢٠١٨م فقد جاء (تطوير الهيكل التنظيمي للمجلس القومي للسكان) في الترتيب الأول بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية في حين أنه تحقق في المرحلة الأولى بنسبة (١٦.٢٩%) ، وقد يرجع ذلك إلى صدور قرارات وقوانين لشأن إعادة تشكيل المجلس القومي للسكان وتطويره وظيفيا وبنائيا في المرحلة الثانية أكثر من الأولى ، في حين جاءت الوسيلة "توزيع الأدوار والمسئوليات " في الترتيب الثاني بنسبة (١٦.٢٩%) في المرحلة الثانية في حين أنها تحققت في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) وهو ما يتسق والنتيجة السابقة إذ يترتب على أية قرارات أو قوانين بشأن تشكيل المجلس أو تطوير هيكله الإداري استحداث في توزيع الأدوار والمسئوليات أما الوسيلة " ربط الحوافز بمعدلات تحسين خدمات المجلس القومي للسكان " فقد جاءت في الترتيب الثالث بنسبة (١٢.٩٠%) في المرحلة الثانية مقابل(٩.٦٨%) في المرحلة الأولى وقد يرجع ذلك إلى وعي الساسة في المجال السكاني بأهمية رفع الروح المعنوية للعاملين وربط معدلات الإنجاز لديهم بمعدلات تحسين الخدمات خاصة وأن الأجهزة السكانية تتعامل مع قضية هامة وهي القضية السكانية وأن أي اهتمام بجهودهم ستنعكس على التنمية ، وغي الترتيب الأخير جاءت الوسيلة(متابعة وتقويم تنفيذ البرامج والمشروعات) بنسبة (٩.٦٨%) في المرحلة الثانية في حين أنها تحققت في المرحلة الأولى (٦.٤٥%) وقد يرجع ذلك إلى أن عمليتي المتابعة والتقويم المرحلي التكويني أو الصياغي موجودة ضمنيا في وسائل التنفيذ الأخرى وقاسم مشترك بين مختلف الوسائل التنفيذية .

ج) النتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (الموارد البشرية المنفذة للسياسة) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(١١)

توزيع مفردات المادة التحليلية بحسب الموارد البشرية المنفذة للسياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م

ن= ٣١

م	الأغراض	الفترة من ١٩٨٠- ١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	ضوابط تدريب الكوادر الفنية في قطاع المجلس القومي للسكان	٥	١٦.٢٩	٦	١٩.٣٥	١١	٣٥.٤٨
٢	توزيع المسئوليات بين العاملين في كل جهاز من الأجهزة المنفذة	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩	٨	٢٥.٨١
٣	المفكرين والمثقفين في المجال السياسي (رأس المال المعرفي)	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٨	٥	١٦.٢٩
٤	المسئولين عن المجلس في الإدارات بالمحافظات	١	٣.٢٣	٣	٩.٦٨	٤	١٢.٩٠
٥	تبادل الكوادر مع أجهزة الخدمات الأخرى (تعليم – صحة)	١	٣.٢٣	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٨
	المجموع	١٢	٣٨.٧٠	١٩	٦١.٣٠	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بالموارد البشرية للسياسة السكانية تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م –٢٠١٨م فقد جاء (ضوابط لتوفير الكوادر الفنية في كل جهاز من الأجهزة المنفذة) في الترتيب الأول بنسبة (١٩.٣٥%) في المرحلة الثانية في حين أنه تحقق في المرحلة الأولى بنسبة (١٦.٢٩%) ، وقد يرجع ذلك إلى صدور قرارات وقوانين بشأن إعادة تشكيل المجلس القومي للسكان وتطويره وظيفيا وبنائيا في المرحلة الثانية أكثر من الأولى وهو ما أدى إلى توفير كوادر فنية في هذا القطاع ، في حين جاء " توزيع المسئوليات بين العاملين في كل جهاز من الأجهزة المنفذة " في الترتيب الثاني بنسبة (١٦.٢٩%) في المرحلة الثانية في حين أنها تحققت في المرحلة الأولى (٩.٦٨%) واشتركت كل من عبارة " توفير المفكرين والمثقفين في المجال السياسي (رأس المال المعرفي) " وعبارة " المسئولين عن المجلس في الإدارات بالمحافظات " في الترتيب الثالث بنسبة (٩.٦٨%) في المرحلة الثانية مقابل(٦.٤٥%) في المرحلة الأولى ، وفي الترتيب الأخير جاءت العبارة " تبادل الكوادر مع أجهزة الخدمات الأخرى (تعليم – صحة)" بنسبة (٩.٦٨%) في المرحلة الثانية في حين أنها تحققت في المرحلة الأولى (٦.٤٥%) وقد يرجع ذلك إلى أن آليات التبادل للخبرات والكوادر لا زالت بحاجة إلى توضيح وإقرار .

ح) النتائج المتعلقة بتحليل مضمون محددات السياسة السكانية في مصر (القوى المؤثرة في السياسة) خلال الفترة من ١٩٨٠م – ٢٠١٨م .

جدول رقم(١٢)

توزيع مفردات الماد ة التحليلية بحسب القوى المؤثرة في السياسة السكانية خلال الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠١٨م ن= ٣١

م	الأغراض	الفترة من ١٩٨٠– ١٩٩٩		الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٨		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	مجلسي الشعب و الشورى	٠	٠	٢	٦.٤٥	٢	٦.٤٥
٢	القادة الرسميون (وسطاء التغيير الرسميين)	١	٣.٢٣	٣	٩.٦٨	٤	١٢.٩٠
٣	الأحزاب السياسية	٥	١٦.٢٩	٠	٠	٥	١٦.٢٩
٤	النقابات المهنية	١	٣.٢٣	٥	١٦.٢٩	٦	١٩.٣٥
٥	القادة غير الرسميين في المجتمع (وسطاء التغيير غير الرسميين)	١	٣.٢٣	٥	١٦.٢٩	٦	١٩.٣٥
٦	المفكرون و المثقفون في المجتمع	١	٣.٢٣	٣	٩.٦٨	٤	١٢.٩٠
٧	وزارة التخطيط	١	٣.٢٣	٢	٦.٤٥	٣	٩.٦٨
٨	مشاركة الفئات المستهدفة في تطوير التشريعات	٠	٠	١	٣.٢٣	١	٣.٢٣
٩	منظمات المجتمع المدني (جمعيات – نوادي)في تطوير التشريعات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	المجموع	١٠	٣٢.٢٦	٢١	٦٧.٧٤	٣١	١٠٠

بالنظر للجدول أعلاه يتضح أن ثمة تطورا في تشريعات السياسة السكانية فيما يتعلق بالقوى المؤثرة للسياسة السكانية تبعا لمتغير المرحلة لصالح المرحلة الثانية ٢٠٠٠م –٢٠١٨م فقد جاء (النقابات المهنية) و(القادة غير الرسميين)في الترتيب الأول بنسبة (١٦.٢٩%) في المرحلة الثانية في حين أنهما تحقق في المرحلة الأولى بنسبة (٣.٢٣%) ، وقد يرجع ذلك إلى توافر وسائل التواصل الاجتماعي وبزوغ دور للمؤثرين عبر الميديا في مختلف توجهات الحياة الاجتماعية وخاصة الشق الديموجرافي ، فضلا عن التغيرات التي نتجت عن ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ م من مطالبة للمجتمع المدني وخاصة النقابات المهنية بالقيام بدورهم في صنع السياسات فضلا عن نمو الحوار المجتمعي والمؤتمرات الجمعية التي ترتب عليها تقوية منظمات المجتمع المدني ومنها النقابات المهنية ، في حين جاء " الأحزاب السياسية " في الترتيب الثاني بنسبة (١٦.٢٩%) في المرحلة الأولى في حين أنها لم تتحقق في المرحلة الثانية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط المرحلة بدور بارز للحزب الحاكم أحيانا وأحزاب المعارضة أحيانا أخرى حيث التنافسية الحزبية ، أما المرحلة الثانية فقد ترتب على تفكيك الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١٢م و٣٠يونية ٢٠١٣م وتعطيل العمل بالدستور انحسار دور الأحزاب السياسية حتى بعد أن أنشأت عقب دستور ٢٠١٤م واشتركت كل من عبارة " المفكرون والمثقفون في المجتمع " وعبارة " القادة الرسميون " في الترتيب الثالث بنسبة (٩.٦٨%) في المرحلة الثانية مقابل (٣.٢٣%) في المرحلة الأولى ، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة "

مجلسي الشعب والشورى " بنسبة (٦.٤٥%) في المرحلة الثانية في حين أنها لم تتحقق في المرحلة الأولى وقد يرجع ذلك إلى أن الدور البارز لمجلسي الشعب والشورى (النواب حاليا) بزغ في إقرار دستوري ٢٠١٣م و٢٠١٤م، وفي الترتيب الخامس جاءت " مشاركة الفئات المستهدفة (ممثلين) في تطوير التشريعات " في المرحلة الثانية بنسبة (٣.٢٣%) في حين أنها لم تتحقق في المرحلة الأولى وقد يرجع ذلك إلى انخفاض وعي الساسة بدور الفئات المستهدفة في تطوير التشريعات الموجهة لهم ، في حين جاءت العبارة " مشاركة منظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات " في الترتيب الأخير ولم تتحقق بأية نسب في المرحلتين الأولى والثانية مما يعكس انخفاضا ملحوظا في الوعي بدور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية – النوادي الاجتماعية) في صنع السياسة السكانية .

المراجع:

- ابوعيان، فتحى محمد. (١٩٨٦).مشكلات السكان فى الوطن العربي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع .
- احمد، عبد الرازق (٢٠٠٢): سكان الوطن العربى والسياسات السكانية ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العراق
- اسماعيل، محمد محمد. (٢٠١٢). المشكلة السكانية فى ريف مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة اسيوط
- الأمم المتحدة. (٢٠١٤). رصد السكان فى العالم، نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- السكرى، أحمد شفيق (٢٠٠٠): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،
- الغريري، عبدالرازق احمد. (٢٠٠٢). سكان الوطن العربي والسياسات السكانية،بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الحادي والستون
- الفوال، نجوى ، ومرقس، وفاء ، وهلال، أمال (٢٠٠٦): المحددات الثقافيه للزيادة السكانيه، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه.
- المجلس القومى للسكان. (٢٠١٤). الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، القاهرة: المجلس القومى للسكان ومركز بصيرة لاستطلاعات الراي العام
- بطرس، رمزى زكى (١٩٩٢): السياسات السكانية فى الوطن العربى، عمان ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية..
- حجازى، عزت. (٢٠٠٢). السياسة السكانية لسيناء، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- حليم، ناديه واخرون. (١٩٩٦). تقويم السياسة السكانية فى مصر " المضامين السكانية فى الخطاب السياسى"، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- حمزة، احمد ابراهيم (٢٠١٥): السياسة الاجتماعية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
- خزام، منى عطية (٢٠١٠): التخطيط الاستراتيجى وتحقيق اللامركزية فى اتخاذ القرار التخطيطى ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، المجلد الرابع ، العدد التاسع والعشرون ، القاهرة
- خليفة، محمد. (٢٠٠٨). تقييم سياسات السكان والاسكان، بحث منشور في المؤتمر السنوى العاشر "السياسة السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية "، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني
- خليل، عيشة. (٢٠٠٨). تقويم السياسة السكانية فى مصر ١٩٩٠-٢٠٠٨، بحث منشور فيا لمؤتمر السنوى العاشر "السياسة السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية "، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،المجلد الثاني.
- رزق الله، حلا نوفل. (١٩٩٣). السياسات السكانية فى البلدان العربية، لبنان: شؤون الاوسط
- طلعت، عصام (٢٠١١): تحليل السياسة الاجتماعية للتعليم الثانوي العام في مصر في الفترة(١٩٥٠-٢٠٠٨) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة اسيوط
- عبد العظيم، حمدى (٢٠٠٦): السياسات السكانية المفهوم، الاهمية ، والانواع ،القاهرة ،ندوة بمركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعة الازهر

- عبدالعظيم، حمدى. (٢٠٠٦). السياسات السكانية، بحث منشور في ندوة السياسات السكانية، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، جامعة الازهر
- عبدالموجود، أحمد واخرون. (٢٠١٥). تطور دور القيم الاجتماعية فى تفاقم المشكلة السكانية في المرحلة الحالية " دراسة مقارنة للقيم السكانية فى سياقات اجتماعية متباينة"، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- عبدالواحد، شوقي يسن. (٢٠٠٥). اثر السياسات السكانية على النمو السكانى فى مصر، بحث منشور في مجلة دراسات السكان، القاهرة، مركز الابحاث والدراسات السكانية بالمجلس القومي للسكان، العدد الحادي والسبعون.
- عبده، شرف محمد. (٢٠٠٥). دور الشباب الجامعى فى تفعيل برامج السياسة السكانية للحد من النمو السكاني فى الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الازهر.
- عثمان، سلوى (٢٠٠١): قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث
- مبارك، محمد حسنى (٢٠٠٢): رؤية عن الأوضاع السكانية فى مصر الحاضر وافاق المستقبل، القاهرة، المركز الديموجرافى
- مختار، عبد العزيز عبدالله (١٩٩٥): طرق البحث للخدمه الاجتماعيه، الإسكندرية ، دار المعرفه الجامعيه
- مخلوف ، هشام حسن (٢٠٠٣): السياسات والاستراتيجيات السكانيهفى مصر ، معهد الدراسات والبحوث الافريقيه –جامعه القاهرة.
- مرقس، وداد ، والنجار، احمد السيد (١٩٩٤): السكان والتنمية فى مصر، القاهرة ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر
- Adjei, N. K. and S. Billingsley (2017). "Childbearing Behavior Before and After the 1994 Population Policies in Ghana."Population Research and Policy Review36(2):
- Charles H.Zastrow (1999): the practice of social work ,sixth edition (books ,cole publishing company ,london)
- Cleland, J., Lee, K., Walt, GLush, L (2000): Politics and fertility: A new approach to population policy analysisPopulation Research and Policy Review, 19 (1).
- Delln .Thompson (1993): The Oxford Dictionary of Current English ,New York ,Oxford University Press ,second edition
- Dou, X., et al. (2018). "China's population policies: Past, present and future." Architecture, City and Environment 12(36):
- Dutta, A. R. (2017). "Assam's Population policy, 2017: Overstated numbers and underlying agendas." Economic and Political Weekly 52(48)
- Dutta, A. R. (2017). "Assam's Population policy, 2017: Overstated numbers and

underlying agendas." Economic and Political Weekly 52(48)

- Franco, R. (2018). "Infant Welfare, Family Planning, and Population Policy in Hong Kong: Race, Refugees, and Religion, 1931–61." Journal of Contemporary History.
- Jafari, H., et al. (2017). "Application of the multiple streams model in analysing the new population policies agenda-setting in Iran." Quality and Quantity 51(1):
- Mahmoodi, K., Mohammadpur, A., Rezaei, MA (2015): discourse analysis of population, *Quality and Quantity*, 49 (5).
- Malcolm Payne(1997) : Modern Social Work Theory ,second edition ,(macmillan press ltd ,london)